



الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية جمال

سنة 2022

حراس شـروط لزمة استخلاص الأداءات الموظفة على المسلخ البلدي بجمال بالظروف المغلقة

الفصل 1 : وضع هذا الكراس وشروطه لإشهار لزمة استخلاص المعاليم الموظفة على لزمة المسلخ البلدي بجمال للبيع بالظروف المغلقة و ذلك ابتداء من غرة جانفي 2022 إلى موفى ديسمبر 2022 .

فيما يتعلق باستخلاص الأداءات يجب على قابل هاته اللزمة الخضوع للترتيب والتعريفات القانونية المضافة نسخة منها لهذا الكراس و التنقيحات اللاحقة لها ولا يمكن في أية صورة ولا لسبب من الأسباب ترفيع مبلغها ولا التنقيص منه وبصفة عامة فإنه يقوم مقام البلدية في التمتع بجميع الحقوق والقيام بجميع الالتزامات المترتبة لها وعليها بمقتضى الأوامر والقرارات الموجودة الآن أو التي تتخذ في المستقبل في شأن المواد المشمولة باللزمة وتلك الأوامر والقرارات التي يجب عليه القيام بتطبيقها على نفقته أحسن تطبيق .

الفصل 2 : يقع المسلخ البلدي بنهج محمد المرزوقي داخل الفضاء المخصص لذلك و ليس للمستلزمين حق في القيام بأي احتجاج ولا في المطالبة بأية غرامة في صورة وقوع إحداث مسالخ أو نقلها إذا وقع بسبب إصلاحات ، أو بناءات جديدة أو تغييرات من شأنها حرمان قابل اللزمة مدة وفترة من استعمال المحلات والمواقع الموجودة الآن فليس له من أجل ذلك في القيام بالمعارضة ولا في المطالبة بأية غرامة .

الفصل 3 : لا يمكن للمستلزمين توظيف معلوم على وقوف وسائل النقل المستعملة من طرف التجار أو المنتجين المترددين على المسلخ (إلا أنه مرخص لهم على كل حال في حق المطالبة بجمعها في مكان معين يخصص لذلك) و لأرباب الحيوانات والعربات وغيرها في جميع الأحوال اتخاذ الوسائل التي يرونها صالحة لحرستها .

الفصل 4 : إذا وجدت معاليم أو آداءات أخرى محمولة بمقتضى الترتيب لفائدة البلدية فلا يمكن لقابل اللزمة مطالبة هذه الأخيرة بدفعها.

الفصل 5 : إذا فرضت أسباب قاهرة على البلدية فسخ العقدة فإن مبلغ الغرامة التي يمكن منحها من أجل ذلك لا يتجاوز في اية صورة الجزء الثاني عشر من ثمن اللزمة السنوي.

يتحمل قابل اللزمة عواقب جميع الحوادث الفجائية التي يمكن أن تقع أثناء مدة تنفيذ اللزمة ونتيجة لذلك ليس له حق في المطالبة بتعويض الضرر الذي ينشأ عن تلك الحوادث أو عن أي قرار إداري يلزم اتخاذه لموجب مصلحة عامة.

وعند وقع الفسخ كما ذكر فإن البلدية لا يمكن لها أن تبقى تحت يديها قسط الثمن المترتب عن المدة الباقية من مدة التعاقد.

الفصل 6 : لا يمكن قبول أي شخص للمشاركة في طلب العروض في حال تخلدت بذمته ديون لفائدة الجماعات المحلية أو الدولة أو تمّ إتخاذ ضده قرار في إسقاط حق (تجريد) أو تمّ فسخ عقد لزمة نتيجة عدم إيفاء المستلزم أو الضامن والكفيل بتعهداته أو وقع الحكم عليه جناحيا بمناسبة استثماره للزمة كما لا يمكن قبول أي شخص للمشاركة في طلب العروض إلا إذا دفع مسبقا لقبضه البلدية مبلغا من المال يساوي 10 % من الثمن الإفتتاحي المذكور بإعلان طلب العروض .

وبعد التثبيت يبقى هذا المبلغ مؤمنا الى أن يتم دفع باقي ثمن اللزمة للقيام بتنفيذ جميع الالتزامات والتحملات - كيفما كان نوعها - المترتبة عن هذا الكراس وعلى كل مبيت له إمضاء عقد البتة و دفع كامل ثمنها في أجل أقصاه يوم الأربعاء 08 ديسمبر 2021 إما نقدا أو بصك معرف به ولا ينجر منه لصاحبه فائض.

إذا تخلف المبيت له عن دفع باقي ثمن اللزمة في أجل المحدد أعلاه فإن البلدية بدون احتياج إلى أي إجراء سوى إثبات ذلك بالتقرير الذي يحرره القابض البلدي و يكون للبلدية الحق في التصرف المطلق في اللزمة و ذلك بإعطائها للمزايد الذي يليه أو بالمراكنة بإشهارها للبيع بتة جديدة.

وفي هاته الصورة الأخيرة إذا كان ثمن التثبيت الأخير أقل من ثمن التثبيت الأول فإن الفائز بالبتة الأولى يكون مجبورا على دفع الفرق بين الثمنين زيادة عما عسى أن يترتب عليه من معاليم أو غرامات أخرى تقتطع من الضمان الوتقي.

الفصل 7 : يجب على قابل اللزمة تعيين محل مخابراته بدائرة البلدية وجميع الإعلانات والشكايات التي يقع تبليغها له بذلك المحل تكون ماضية عليه ، وإن تعذر الإتصال به في العنوان المذكور فتكتفي البلدية بتعليق الإعلانات والتنايبه والإنذارات التي تهمة بمقر مركز الشرطة البلدية بجمال.

الفصل 8 : في صورة وقوع التثبيت إلى فردين أو أكثر يكون المبيت لهم متضامنين - مع الخيار في الطلب- في دفع ثمن اللزمة وكذلك في القيام بالتحملات الأخرى الناشئة عن شروط هذا الكراس .

إذا أخل المستلزم بأحد بنود كراس الشروط بعد معاينته من أي جهة كانت (بمقتضى تضمين مكتب الضبط بالبلدية) يقع التنبية عليه مرة واحدة في اليوم الرابع بمكتوب مضمون ببطاقة وصول وإذا لم يمتثل في ظرف الثمانية أيام الموالية للتنبية فإن البلدية تستعمل ضده الطريقة الإدارية في إسقاط الحق وهذا الإسقاط يقرره رئيس البلدية بعد أخذ سلطة الإشراف .

الإعلام بسقوط الحق يقع تبليغه حسب الترتيب بالأسلوب المبين بالفقرة السابقة إلى محل المخابرة المعين من طرف المستلزم وإن لم يكن له محل معين فيالمقر المنصوص عليه بالفصل السابع .

إن القرارات أعلاه وتسلط سقوط الحق لا تمنع البلدية من تتبع أملاك مدينها الخاصة لاستيفاء مبلغ دينها أصلا وتوابع حسب القانون و الترتيب الجاري بها العمل .

المطالبات التي يمكن أن يقوم بها المستلزم لجبر ما يدعيه من الضرر لا تمنع في أية صورة من إجراء التتبعات حسب ما هي مبنية بشروط هذا الكراس وعندما يتقرر سقوط الحق يكون للبلدية التصرف المطلق في اللزمة وذلك بإعطائها لشخص آخر بالمراكنة بعد أخذ رأي سلطة الإشراف أو إثر إعادة إشهارها للبيع بتة جديدة وفي هاته الصورة الأخيرة إذا كان ثمن التثبيت الأخير أقل من ثمن اللزمة يجبر المستلزم المسقط حقه على دفع الفرق بين هذين الثمنين عن مدة اللزمة التي تبتدئ من تاريخ دخول قرار سقوط الحق حيز التنفيذ وتنتهي بانتهاء السنة . هذا عدا ما يظهر من الحقوق و الغرامات الأخرى وليس له الحق في المطالبة بما سيحصل من الزيادة في الثمن بسبب البتة الجديدة.

الفصل 9 : جميع التثبيات التي يعرضها صاحب اللزمة فيما يخص الصعوبات الإدارية التي تعترضه أثناء تنفيذ اللزمة وكذلك جميع الخلافات التي تحدث فإنها تعرض على رئيس البلدية ، ثم عند الاقتضاء على سلطة الإشراف التي تتخذ في شأنها قرارات نهائية غير قابلة للمراجعة ،أما خلافاته مع الأشخاص فإن له عرضها على المحاكم ذات النظر مع تحمل عواقبها وحده.

الفصل 10 : إذا سجل صاحب اللزمة وقوع مخالفات تضر به فإن التقارير التي تحرر في ذلك من طرفه أو من طرف أعوانه تحال نسخ منها في ظرف خمسة أيام على البلدية التي يجب إعلامها أيضا بنتيجة النازلة في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم فيها (الصلح-حكم-أو ترك النازلة) يجب على صاحب اللزمة الإمتثال لقرار الإدارة في أجل قدره خمسة عشر يوما من تاريخ إعلامه به.

الفصل 11 : صاحب اللزمة مطلوب بأن يعد على نفقته المحلات اللازمة لاستثمارها إلا إذا وجدت فيها يخص ذلك شروط استثنائية بهذا الكراس.

يجب عليه بعد كل عملية (ذبح الحيوانات و سلخها... الخ) تكليف من يكس الموقع ويزيل المزابل والفواضل بجميع أنواعها ويقوم بجميع أعمال التنظيف التي تأذن بها البلدية.

الفصل 12 : لا يمكن لصاحب اللزمة إحالة الحقوق المنجزة له من اللزمة كلا أو بعضها إلا بموافقة البلدية موافقة كتابية وفي صورة الترخيص له بالإحالة فإنه يبقى متضامنا تجاه البلدية مع المحال له فيما يخص تنفيذ جميع الشروط والتحملات المنصوص عليها بهذا الكراس.

الفصل 13 : يتحمل صاحب اللزمة جميع الأداءات والمصاريف المتعلقة بتسجيل وثائق عقد اللزمة في أعدادها القانونية ولا حق له في أي صورة طلب استرجاعها.

الفصل 14 : تقدم العروض على النحو التالي:

1. ظرف إداري مختوم و مكتوب عليه " عرض إداري خاص بلزمة المعاليم المستوجبة بالمسلخ البلدي" يتضمن وجوبا :

- ✓ الاستمارة المعدة للغرض معرّف عليه بالإمضاء (شرط إقصائي)
- ✓ كراس الشروط معرّف بالإمضاء عليها (شرط إقصائي)
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (شرط إقصائي)
- ✓ شهادة انخراط بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (أصلية أو نسخة مطابقة للأصل) (شرط إقصائي)
- ✓ وصل خلاص بإسم المشارك بعنوان معلوم الضمان الوتقي للفصل المذكور مسلم من السيد القابض البلدي بجمّال أو بواسطة صك مؤشّر عليه لفائدة القابض البلدي بجمّال أو تقديم ضمان بنكي ووتقي صالح لمدة 90 يوما بداية من تاريخ آخر أجل لتقديم العروض (شرط إقصائي)
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الجبائية بصفة مستلزم أسواق و نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (شرط إقصائي)
- ✓ شهادة إبراء من الأداءات البلدية (أصلية أو نسخة مطابقة للأصل) مسلمة من القابض البلدي الراجع له بالسكنى أو بالنشاط (شرط إقصائي)
- ✓ نظير من بطاقة السوابق العدلية (بطاقة عدد3) (شرط إقصائي)
- ✓ كشف في الموارد البشرية التي ستوضع على ذمة اللزمة. (قائمة في مساعدي المستلزم مرفوقة بنسخ من بطاقات التعريف الوطنية) (شرط إقصائي)

2. ظرف مالي مختوم و مكتوب عليه " عرض مالي خاص بلزمة المعاليم المستوجبة بالمسلخ البلدي" يتضمن وجوبا :

- ✓ الثمن المقترح للزمة السوق ممضى عليه من طرف العارض
- و يتعين وجوبا وضع الظرفان المتضمنان للعروض الإدارية و المالية في ظرف ثالث لا يتضمن أي معطيات حول مقدم العرض إلا عبارة " لا يفتح لزمة استخلاص المعاليم المستوجبة بالمسلخ البلدي".
- ترسل العروض عن طريق البريد مضمون الوصول أو البريد السريع أو تودع مباشرة بمكتب الضبط بالبلدية في أجل لا يتجاوز الساعة العاشرة صباحا ليوم الاثنين 06 ديسمبر 2021 و يكون ختم مكتب الضبط مرجعا في ذلك
- تفتح العروض من طرف لجنة التثبيت بحضور عدل تنفيذ يوم الإثنين 06 ديسمبر 2021 على الساعة العاشرة و النصف صباحا بمقر البلدية بحضور من يرغب من المشاركين أو وكلائهم (بمقتضى وثيقة رسمية)
- كلّ عرض يرد بعد هذا التاريخ أو لا يتضمن الوثائق المنصوص عليها أو لا يحترم طريقة تقديمه يعتبر ملغى و لا يمكن إعتماده .
- يمكن للبلدية فتح مزايده بين المشاركين الذين قبلت ملفاتهم الإدارية في حال كانت العروض المالية دون المأمول و تكون الزيادة بمبلغ لا يقل عن 100 دينار.

على الفائز باللزمة إتمام الإجراءات التعاقدية و **دفع كامل ثمن البتة و إمضاء العقود في أجل أقصاه يوم الأربعاء 08 ديسمبر 2021** بعد التصريح بالنتائج النهائية و خلافا لذلك فإنه يقع المرور إلى العرض (أو المزايده) الذي يليه مباشرة مع تحمّله للفارق من الثمن يقطع من الضمان الوتقي المؤمن طبقا لما هو منصوص بهذا الكراس .

الفصل 15 : تقع البتة في مقر بلدية جمال و كل معارضة يقع القيام بها أثناء فتح العروض يتولى فصلها رئيس لجنة التثبيت أو نائبه الذي يترأس الجلسة.

الفصل 16 : كلّ مشارك لم يفز بالبتة له الحق في استرجاع ضمانه الوتقي يوم الخميس 09 ديسمبر 2021 و كل مشارك يصير مرتبطا للبلدية بما بذله في حال نكول الفائز بالبتة عن الإيفاء بتعهداته .

الفصل 17 : يمكن للإدارة سواء يطلب من صاحب اللزمة أو لزوميا أن رأت في الأمر نفعاً للمصلحة العمومية أن تقدم أو تأخر بيوم أو يومين حسبما تقتضيه الحال أيام الراحة الأسبوعية الذي يصادف تاريخه العيد الكبير أو الصغير أو عيداً وطنياً، كما لها الحق في تأخير أو تقديم ساعات الفتح و الغلق كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك.

الفصل 18 : يجب على صاحب اللزمة تسليم تواصل في جميع المبالغ التي يستخلصها تقطع تلك التواصل من دفتر أو زمام ذي جنور يكون مثاله محررا من طرف البلدية و تحمل نفقات المطبوعات على كاهل المستلزم .

كل مقبوض يكون موضوع توصيل واحد أو تذكرة واحدة يجب أن يمك المستلزم دفاتر يرسم فيها بالتفصيل مقابضه اليومية مع جميع الإرشادات المفيدة وكذلك مصاريفه ، كما هو ملزوم بالدخول تحت التفقدات والمراجعات التي تأذن بها البلدية أو سلطة الإشراف عند الاقتضاء بإجرائها على حساباته وعلى سير اللزمة وبصفة أعم على تطبيق الترتيب والتعريفات واحترام جميع مقتضيات شروط هذا الكراس .

الفصل 19 : على صاحب اللزمة أن يقوم على نفقته تعليق تعريفية المعاليم المضافة لهذا الكراس داخل المكتب أو المكاتب المعدة للإستخلاص وبجهة بارزة يصل إليها العموم بسهولة على أن تكون المعلقة المعدة لذلك مطبوعة أو مرسومة باللغة العربية أو الفرنسية وبأحرف لا يقل ارتفاعها عن نصف سنتمتر.

الفصل 20 : عدم تطبيق مقتضيات فصول هذا الكراس يؤدي بصاحب اللزمة إلى دفع خطية تضبطها البلدية لكل مخالفة يثبت ارتكابها وكل مبلغ يقع قبضه خلافا للتعريفية والترتيب يجعل قابل للزمة عرضه للتنع من طرف البلدية إضافة لإسقاط حقه في اللزمة.

كما أن صاحب اللزمة مسؤول بالخطايا التي يحكم بها على أعوانه للسبب المذكور أو لمقتضيات شروط هذا الكراس .

الفصل 21 : لا يستخدم صاحب اللزمة في تصرفات اللزمة إلا الأشخاص الذين تسبق الموافقة عليهم من طرف رئيس البلدية الذي له الحق في طلب طردهم عندما تقع ضدّهم تشكيات مبنية على أسباب حقيقية .

الفصل 22 : في صورة وفاة صاحب اللزمة يكون للبلدية الحق في فسخ العقدة و ذلك بعد توقيف الحساب مع الورثة ثم يبقى لها التصرف الحر في اللزمة لتعطيتها لأي شخص بالمراكنة بعد أخذ رأي سلطة الإشراف أو اثر إعادة إشهارها للتسويغ.

الفصل 23 : في صورة تفتيس صاحب اللزمة أو صدور إذن عدلي بتصفية أملاكه يقع فسخ العقدة باستحقاق ويبقى للبلدية التصرف الحر في اللزمة لتعطيتها لأي شخص آخر سواء بالمراكنة بعد أخذ سلطة الإشراف أو اثر إعادة إشهارها للتسويغ .

الفصل 24 : يتعين على المستلزم تأمين الخدمات التالية:

- حراسة المسلخ.
 - حماية التجار والزوار.
 - التنظيم الفضائي والتجاري للمواقع.
 - تنظيم المرور والوقوف بالمأوي.
 - العناية وصيانة كافة التجهيزات المتوفرة بالمسلخ.
- الفصل 25 :** للبلدية كامل الحق في تغيير أماكن الذبح حتى أثناء مدة اللزّمة حسب ما تراه صالحا وعلى المستلزم التقيّد بالقرارات البلدية المتعلقة بتنظيم المسلخ أو نقلته بأكمله أو جزء منه وعلى المستلزم الإمتثال لمثل هذه التعليمات لغاية النظام والمصلحة العامة.
- الفصل 26 :** في صورة إحداث مسالخ جديدة بالمنطقة البلدية أثناء مدة اللزّمة، لا يحق للمستلزم إستخلاص معالمها. وفي صورة عدم الإمتثال يتم التنبيه على المستلزم مرّة واحدة بواسطة عدل منفذ، وفي حال العود يتولى رئيس البلدية فسخ عقد اللزّمة آليا ومن جانب واحد.
- الفصل 27 :** يتحمل المستلزم مصاريف النور الكهربائي والماء الصالح للشرب بالمسلخ البلدي ويتولى دفع تسبقة مالية قدرها ألف و خمسمائة دينار (1.500,000د) بعنوان ضمان ما قد ينجر من اشكاليات، في صورة عدم خلاص معلوم ما تم استهلاكه من ماء و كهرباء .
- كما يتعهد المستلزم بعملية تنظيف المسلخ البلدي و وضع الفضلات في الحاوية المخصصة لذلك و في صورة تخلفه عن ذلك يكون عرضه لدفع معلوم مخالفة صحية تقدر بـ (60 د) عند معاينة المخالفة وتتدخل البلدية للقيام بعملية رفع الفضلات مع توظيف معلوم (50 د) في اليوم على المستلزم أن يدفعها لفائدة البلدية
- الفصل 28 :** يتعهد المستلزم باحترام توقيت فتح و غلق المسلخ البلدي المقرر من طرف الإدارة البلدية و كذلك عدم السماح بذبج الحيوانات و إخراج لحومها دون مراقبة الطبيب البيطري المكلف بالمراقبة و كل مخالفة لهذا الفصل يعرض صاحب اللزّمة للتبعات الإدارية و الجزائية المعمول بها .
- كما يلتزم المستلزم بتوفير آلي و وزن واحدة للجلود وأخرى للحوم
- الفصل 29 :** يفتح المسلخ البلدي طيلة أيام الأسبوع ما عدى يوم الإثنين (يوم راحة أسبوعية)
- الفصل 30 :** عملا بالفصلين عدد 41 و عدد 42 من قانون المالية لسنة 1997 أحدث معلوم على اللحوم الحمراء بالمسلخ البلدي يوظف لفائدة الدولة في حدود 50 مليون في الكيلوغرام الواحد ويتعهد مستلزم المسلخ بجمال باستخلاص هذا المعلوم لفائدة الدولة ويتولى دفعه للسيد القابض البلدي مكتب عدد 2 محتسب البلدية بصفة دورية .
- الفصل 31 :** يعتبر ملحق كراس الشروط المتضمن لتعريفه معالم الذبح بالمسلخ البلدي جزءا لا يتجزأ من الكراس المذكور.
- الفصل 32 :** لا يصبح عقد اللزّمة ساري المفعول إلا بعد المصادقة عليه من طرف سلطة الإشراف

رئيس البلدية

إمضاء المستلزم

مسبوقا بعبارة إطلعت عليه و وافقت

ملحق كراس الشروط تعريفه معاليم الذبح و المراقبة الصحية على اللحوم و معلوم الإقامة و حفظ الدواب الحية بالمسلخ البلدي

- الأمر عدد 1960 لسنة 2000 المتعلق بمراجعة المعاليم و الإتوات المرخص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها
- الأمر 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها
- القرار البلدي المؤرخ في 29 جانفي 1991 المصادق عليه في 26 فيفري 1991 و المتعلق بضبط تعريفه معاليم الذبح و المراقبة الصحية على اللحوم.
- القرار البلدي المؤرخ في 16 سبتمبر 1990 المصادق عليه في 28 سبتمبر 1990 و المتعلق بإحداث معلوم إقامة و حفظ الدواب الحية بالمسلخ البلدي.
- القرار البلدي المؤرخ في 26 نوفمبر 2004 المتعلق بالمعاليم الواجبة على سوق الدواب و العلف الجاف
- القرار البلدي عدد 2620 دد بتاريخ 05 أكتوبر 2016
- (أ) معاليم الذبح: يقع استخلاصها بالمسلخ البلدي كما يلي :
 - 1 - الأداء على اللحوم : 100 م عن الكيلو الواحد من اللحوم مهما كان نوعها
 - 2 - الضريبة الراجعة للضمان الاجتماعي : 10 م عن الكيلو الواحد من اللحوم مهما كان نوعها
 - 3 - الاداء على الجلود : 100 م عن الجلد الواحد مهما كان نوعه
- (ب) معلوم المراقبة الصحية على اللحوم : 50 م عن الكيلو الواحد من اللحوم مهما كان نوعها و يستخلص هذا الأداء داخل الاسواق و يوظف على اللحوم المجلوبة من خارج المسلخ البلدي بجمال.
- (ج) معلوم الإقامة و حفظ الدواب الحية داخل المسلخ البلدي :
 - رأس البقر : دينار واحد في اليوم الواحد
 - رأس الضأن و الماعز : 200 م في اليوم الواحد
- * يوظف هذا المعلوم اذا اراد القصاب ترك حيواناته بالمسلخ خارج أوقات الذبح و وفر المستلزم حارسا لذلك.
- (د) عملا بأحكام الفصلين 41 و 42 من القانون عدد 113 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 و المتعلق بقانون المالية لسنة 1997 فقد أحدث معلوم لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي و الصيد البحري و يوظف هذا المعلوم بمقدار خمسين مليما (0.050) على الكيلوغرام الواحد من لحوم البقر و الضأن و الماعز و يستخلص على مستوى المسالخ من طرف وكلاء المقاييس أو أصحاب اللزمات حسب الحالة و تحول المبالغ المستخلصة إلى حساب السيد القابض البلدي بجمال حسب الطريقة التي يتم الإتفاق عليها بينه و بين مستلزم سوق اللحوم.

رئيس البلدية

إمضاء المستلزم

مسبوفا بعبارة إطلعت عليه و وافقت